الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.7
2 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

الفلبين* وكولومبيا**: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقرارها ٩٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذ تعيد أيضا تأكيد الحاجة الماسة إلى حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى تحسين حالة الديون في البلدان النامية بالنظر إلى استمرار المستوى الذي لا يمكن المضي في تحمله للرصيد الكلي للديون وعبء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى زيادة تحسين تنفيذ التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا،

وإذ تلاحظ أيضا أن التطورات غير السلسة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهوج مبتكرة، من أجل إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية التي تعانيها البلدان النامية،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار عبء الديون وخدمة الديون المرتبطة بمختلف أنواع الديون: التجارية والثنائية والمتعددة الأطراف،

وإذ تلاحظ مع القلق الحاجة الماسة إلى التصدي بصورة كاملة لمشكلة الديون وخدمة الديون المجتمعة للبلدان النامية المدينة، على أن تراعى الحالة الخاصة الحرجة لأكثر البلدان النامية الأفريقية مديونية، وأقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد الحاجة إلى النظر في أشكال جديدة ومبتكرة للتخفيف من التزامات خدمة الديون الناشئة من عمليات الإقراض المتعددة الأطراف التي استبعدت حتى الآن من إعادة الهيكلة الصريحة للديون،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه على الرغم من الجهود الصادقة التي تبذلها البلدان النامية من حيث التنفيذ المستمر للإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي، لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية في طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامه في تلك البلدان،

وإذ تعرب أيضا عن قلقها لأن البلدان النامية التي واصلت الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد عانت من قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

وإذ تعرب كذلك عن قلقها لأن التدابير التي اتخذت حتى الآن لتخفيف عبء الديون لم توفر حتى الآن بصورة كاملة حلا شاملا وفعالا وعادلا ودائما للديون القائمة وعبء خدمة الديون الواقع على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا،

وإذ ترحب بالنتائج التي خلصت إليها جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي انعقدت منذ بداية التسعينات فيما يتعلق بالتنمية، والتي تعترف بالحاجة إلى حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وإلى إجراء تخفيضات كبيرة في الديون، فضلا عن حشد موارد إضافية وكبيرة للتنمية من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الإقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتخينا دي إنديأس، كولومبيا، من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وخصوصا الفصل الثالث المعنون "القضايا الاقتصادية" من الوثيقة النهائية للمؤتمر[١]،

وإذ تشدد على الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ومؤاتية فيما يتصل بأمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول إلى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية للفائدة، من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الإقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ولكي يستطيع المجتمع الدولي إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة اعتماد مجموعة موحدة من المباديء تتضمن ترتيبا نهائيا وقاطعا لضمان إجراء تخفيض كبير في كافة أنواع الديون الخارجية لجميع البلدان النامية المدينة، وتلائم قدرات الدول النامية على خدمة الديون،

وإذ تحيط علما ببيان مدير إدارة صندوق النقد الدولي، الذي أدلى به في الاجتماع السنوي للصندوق عام ١٩٩٥، أن الصندوق سيواصل الاستجابة في حينه للطلبات الآتية من البلدان التي تقع في أزمة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥[٢]؛

٢ - تقر بأن إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة ديون البلدان النامية الخارجية سيكون له أثر كبير على دعم قوة الاقتصاد العالمي ويسهم مساهمة كبيرة في جهود البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٣ - تقر بأن الأخذ بنهج الحل النهائي القاطع تجاه مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية سيمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

---

(١) لم تصدر بعد

(٢) A/50/379.

٤ - تقر كذلك بأن نهج الحل النهائي القاطع تجاه مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية يتطلب استراتيجية متكاملة ومنسقة لمعالجة جميع أنواع الديون في جميع البلدان المدينة، والرصيد المتعاظم لديون البلدان النامية، وزيادة تخفيض عبء خدمة الديون، وزيادة المرونة في إعادة جدولة الديون، وتوسيع برامج التحويل القائمة، وإنشاء برامج أخرى للتحويل جديدة وإضافية ومبتكرة، ويحتاج إلى الدعم بتدفقات مالية جديدة وتوسيع ماليات مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف وتوسيع مرافق المؤسسة الإنمائية الدولية؛

٥ - تشدد على الحاجة إلى زيادة تحسين الشروط التي اتفق عليها في نادي باريس، بما في ذلك الشطب أو غيره من التدابير لتخفيف عبء الديون، عن طريق زيادة تحرير معايير الأهلية بحيث تستطيع بلدان أخرى مثقلة بالديون أن تستفيد من المعاملة المؤاتية فيما يتعلق بتوحيد ديونها؛

٦ - وتشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى قيام البلدان الدائنة والمصارف الخاصة ومؤسسات الإقراض بتوسع جهودها لتشمل التصدي للديون التجارية للبلدان النامية المثقلة بالديون، وأن تقدم دعما ماليا جديدا مناسبا، وأن توفر تدابير إضافية ومبتكرة، لتمكين تلك البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية؛

٧ - تدعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى النظر، ضمن حدود اختصاصاتها، في إمكانية مواصلة مبادراتها وجهودها لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا وطلبات حشد الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية وأن تنظر أيضا في آليات بديلة تكملة لذلك المرفق؛

٨ - تشدد على الحاجة إلى نهوج مبتكرة، ومنها شطب الديون الرسمية، للتصدي للديون المتعددة الأطراف التي تقع علي البلدان النامية المثقلة بالديون ونسبة كبيرة من ديونها متعددة الأطراف، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٩ - وتشدد أيضا على الحاجة إلى توسيع الطرائق القائمة لشطب الديون وشروط تخفيف عبء الدين المتفق عليها لدعم توحيد مختلف الديون الخارجية بصورة مناسبة بوسائل من بينها ترتيبات إعادة جدولة ديون البلدان النامية المثقلة بالديون، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الشديدة المديونية؛

١٠ - وتشدد كذلك على الحاجة إلى آليات إضافية تجعل من الممكن إعادة النظر في الديون المعادة جدولتها وخدمات الديون بغية توفير مرونة إضافية للبلدان النامية المثقلة بالديون، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل، في جهودها للخروج من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون الباهظ المستمر، ومن ثم تكفل قدرتها على وقف تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان؛

١١ - وتشدد كذلك على ضرورة أن تنفذ بشكل عام التسهيلات القائمة لتوفير تدابير لتخفيف عبء الديون من خلال مختلف البرامج لتحويل الديون، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال، ومقايضة الديون باستثمارات لحماية الطبيعة، ومقايضة الديون ببرامج لإنماء الطفل، وغير ذلك من مقايضات الديون باستثمارات إنمائية، وأن يجري توسعها لتشمل مزيدا من البلدان النامية المثقلة بالديون وتتناول مبالغ كبيرة من الديون بحيث يمكن مساعدة تلك البلدان بصورة وافية في جهودها الإنمائية، ولتدعم تدابير لمصلحة أضعف شرائح مجتمعاتها؛

١٢ - وتشدد كذلك على الحاجة إلى استكشاف نهوج إضافية ومبتكرة، بما في ذلك النهوج المتصلة ببرامج ومشاريع التنمية الاجتماعية وفقا لمقاصد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، من أجل التخفيف بدرجة كبيرة من عبء الديون على البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا؛

١٣ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم وتوسيع المساعدة المالية التساهلية، لا سيما إلى أقل البلدان نموا، لتمكينها من الخلاص من التراكم المفرط في الدين ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد فإن الدائنين الأعضاء في نادي باريس مدعوون إلى مواصلة التنفيذ السريع والمرن للمعاملة التساهلية المعروضة وفقا لشروط نابولي؛

١٤ - تشجع مؤسسات بريتون وود على أن تعجل النظر الجاري حاليا في الطرق التي يمكن بها التصدي لقضية الديون المتعددة الأطراف على البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، واضعة في اعتبارها، ضمن أمور أخرى، المناقشات التي دارت في اجتماعات صندوق النقد الدولي/اللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن نتائج اجتماع اللجنة الإنمائية المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

١٥ - وتقر بضرورة احتفاظ مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية بدرجة من الملاءة كافية وسليمة، وفي هذا الصدد، تقر ايضا بأنه ينبغي بذل الجهود لضمان تنفيذ التوسيع المقترح للموارد الموجودة تحت تصرف ترتيبات الاقتراض العامة في صندوق النقد الدولي، وزيادات حصص الصندوق وزيادات رؤوس أموال المصارف الإنمائية، وتجميم الصناديق التساهلية، وتدعو هذه المؤسسات إلى اعتماد شروط مرنة لتسديد ديون البلدان النامية؛

١٦ - وتقر أيضا أن نهج الحل النهائي القاطع في البحث عن حل دائم للديون الخارجية للبلدان النامية يجب أن يكون مصحوبا ببيئة دولية مؤاتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان

المستوردة الصافية للأغذية[٣]، وغير ذلك من التدابير الداعمة لضمان إيجاد حل نهائي لأزمة الديون؛

١٧ - تدعو مدير إدارة صندوق النقد الدولي إلى استنباط تدابير وإجراءات سياسة عامة للتصدي بصورة مناسبة وفي حينه للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون؛

١٨ - تشدد على أنه، إلى جانب الديون الخارجية للبلدان النامية، هناك مسألة التدفقات المالية المعولمة التي يجب أن توضع في طليعة الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

١٩ - وتؤكد ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية مع تقليل خطر التقلبات التي تنطوي عليها النظم، وخصوصا في التدفقات الاستثمارية؛

٢٠ - تحث البلدان المتقدمة النمو على تخفيض أسعار فائدتها الطويلة الأجل، وأن تلغي تدرجيا الدعم الذي تقدمه إلى صناعاتها غير التنافسية، وخاصة في الزراعة، وإزالة الحواجز الحمائية الموجهة ضد البلدان النامية؛

٢١ - وتشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير وتوسيع شبكات السلامة الاجتماعية لصالح الفئات المحرومة والضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها ببرامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، لا سيما الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٢ - تحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك المصارف التجارية وغيرها من مؤسسات الإقراض، حين تواصل تنفيذ مختلف التدابير التي تستهدف المساهمة في حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وحين تستطلع السبل لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف كثيرا من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون على البلدان النامية، على التأكد من التنفيذ الكامل والمراعاة التامة لاستراتيجيات الديون التي تطورت خلال السنين وتجسدت في مختلف قرارات الجمعية العامة، بما فيها هذا القرار؛

---

(٣) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

٢٣ - تقر بالحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الانمائية، وتسلم أيضا بأن إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية يمكن أن يساهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الانمائية، ولاسيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

٢٤ - تطلب الى المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المختصة، أن يعزز قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات التي عالجت مسائل الديون، وأن يعالج مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وبخاصة مشكلة أقل البلدان نموا، لدى وضع خطة للتنمية من أجل مواصلة العمل على ايجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٢٥ - تطلب أيضا الى المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الامم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وإلى القطاع الخاص، اتخاذ تدابير واجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن الاجتماعات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات بهدف ازالة عبء الديون وخدمة الديون عن كاهل البلدان النامية، وبخاصة بلدان افريقيا وأقل البلدان نموا، أو تخفيف ذلك العبء بقدر كبير؛

٢٦ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -